

Immigration as a Strategy for Professional Success: The Case of Tunisian Doctors

Iheb LAKDHAR

Higher Institute of Youth and Culture Animation (Tunisia), e-mail: lak.iheb88@gmail.com

Laboratory of Mental Health



ORCID: <https://orcid.org/0009-0002-2397-5620>

Received: 22/11/2024; Accepted: 30/12/2024, Published: 31/12/2024

Keywords

*Headcount migration;
Social Status;
Economic Situation;
Higher Education.*

Abstract

The aim of this study was to investigate and analyze the phenomenon of the migration of doctors, which is considered one of the prominent social and economic issues in modern societies. This phenomenon reflects profound impacts on various vital sectors, including the educational sector, which has prompted research into the underlying aspects and causes behind it.

The study relied on a qualitative approach using a questionnaire as a data collection tool, while referring to sociological theories to systematically and deeply interpret the phenomenon. The paper also aimed to highlight the main motivations that lead doctors to make the decision to migrate, whether based on professional ambition or the pursuit of better economic and social conditions.

The study concluded that economic reasons represent a primary factor driving doctors to migrate, as many systems suffer from a lack of material and moral incentives. Additionally, social reasons such as the absence of job appreciation and poor working conditions emerged as additional factors contributing to this decision.

The study concluded that it is essential to adopt comprehensive measures to address these challenges with the aim of retaining competencies and enhancing their stability within national frameworks.

الهجرة كاستراتيجية للنجاح المهني: حالة الدكاترة التونسيين

إيهاب الأخضر

المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي بئر الباي (تونس)، البريد الإلكتروني: lak.iheb88@gmail.com



ORCID: <https://orcid.org/0009-0002-2397-5620>

تاريخ الاستلام: 2024/11/22 - تاريخ القبول: 2024/12/30 - تاريخ النشر: 2024/12/31

الكلمات المفتاحية	الملخص
هجرة الكفاءات؛ الوضع الاجتماعي؛ الوضع الاقتصادي؛ التعليم العالي.	هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء وتحليل ظاهرة هجرة الدكاترة، التي تُعدّ واحدة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية البارزة في المجتمعات الحديثة. تعكس هذه الظاهرة تأثيرات عميقة على مختلف القطاعات الحيوية، بما في ذلك القطاع التعليمي، وهو ما دفع للبحث في الجوانب والأسباب الكامنة وراءها. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي باستخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات، مع الرجوع إلى النظريات السوسيولوجية لتفسير الظاهرة بشكل منهجي ومعتمَق. كما سعت الورقة إلى تسليط الضوء على الدوافع الرئيسية التي تجعل الدكاترة يتخذون قرار الهجرة، سواء على أساس الطموح المهني أو السعي للحصول على ظروف اقتصادية واجتماعية أفضل. توصلت الدراسة إلى أن الأسباب الاقتصادية تمثل عاملاً رئيسياً في دفع الدكاترة نحو الهجرة، حيث تعاني العديد من الأنظمة من نقص في الحوافز المادية والمعنوية. بالإضافة إلى ذلك، برزت الأسباب الاجتماعية مثل غياب التقدير الوظيفي، وسوء بيئة العمل، كعوامل إضافية تسهم في هذا القرار. خلصت الدراسة إلى أهمية اتخاذ تدابير شاملة لمعالجة هذه التحديات بهدف الاحتفاظ بالكفاءات وتعزيز استقرارها ضمن أطرها الوطنية.

1- مقدمة:

تشكل هجرة الدكاترة ظاهرة تجمع بين التناقضات التي تظهر بين المزايا والعيوب. فهي تمثل فرصة لبعض الدول لمعالجة نقص الموارد البشرية الذي تعاني منه، بينما تؤثر سلباً على البلدان التي تصدر كوادرها، مما يعكس خسائر كبيرة سواء على المستوى البشري أو المادي. وتظهر هذه الخسائر في آثار اجتماعية يصعب تجاوزها بسهولة، حيث يؤدي نقل عنصر حيوي كهذا إلى التأثير المباشر على تنمية البلد المصدر. تعد هجرة الدكاترة أحد الظواهر التي تضع منظومة التعليم العالي في تونس أمام البحث السوسيولوجي قصد معرفة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الدكتور في الجامعات أو الكليات.

تكتسي أهمية السؤال السوسيولوجي عن هجرة الدكاترة سواء المباشرين أو العاطلين عن العمل من كونه ليست مجرد قضية اجتماعية تؤثر على مستويات التنمية البشرية في تونس، بل لكونها نتاجاً نشأ في ظل هياكل اجتماعية وتنظيمية معقدة. فهجرة الدكاترة، بعيداً عن كونها ظاهرة يومية تشكل أحد جوانب التحديات الاجتماعية، ترتبط بمجموعة من القضايا المتنوعة التي تعكس واقعاً اجتماعياً يمارس تأثيره المباشر على مسارات هذه الهجرة. لذا، يتركز البحث على تحليل الشروط الاجتماعية المحددة التي تؤثر هذه الظاهرة لفهم أبعادها وتأثيراتها بشكل أعمق. يمكن اعتبار الإشكالية المحورية التي تنطلق منها هذه الدراسة تتعلق بارتباط الهجرة كظاهرة اجتماعية بوضعية الدكتور الاقتصادية والاجتماعية، وأثر ذلك على اختيارهم للهجرة كحل بديل. هذه الدراسة تسعى لفهم كيف أصبحت هشاشة المنظومة التعليمية سبباً رئيسياً يدفع الدكتور للتفكير في الهجرة، بالإضافة إلى تأثير العوامل العلاجية والاقتصادية والاجتماعية على ذلك.

وتطرح الدراسة السؤال المركزي التالي: إلى أي مدى تسهم منظومة التعليم العالي، من خلال الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للدكاترة، في جعلهم مشروعات محتملة للهجرة؟ يظهر أن ضعف المنظومة التعليمية وتدهور أوضاع الدكاترة يعزز من احتمالية اتخاذهم قرار الهجرة كطريقة لتحسين ظروفهم المهنية والشخصية. اختياري لنوع المنهج الذي ساعتمده في دراسة ظاهرة هجرة الدكاترة لا ينبع من تفضيل ذاتي لمنهج على آخر، بل لأن المنهج الكمي يُعتبر الأنسب مقارنة بالكيفي فيما يتعلق بهذا الموضوع. يعود ذلك إلى أن هذه ظاهرة لا يمكن تحليل مساراتها أو فهمها استناداً فقط إلى الدلالات، المعاني، أو الرموز الفردية، وإنما تتطلب مقارنة أعمق تخضع إلى مؤشرات كلية يمكن تعميمها على المجتمع ككل.

لذلك، تبرز أهمية التفسير القائم على الفهم في دراسة هذه الظاهرة من خلال التركيز على تحليل الأسباب البنيوية والأنماط المؤثرة فيها. الهدف من هذا النهج هو الوصول إلى العوامل الرئيسة التي تتحكم في هذه الظاهرة، والتي غالباً ما يمكن ربطها بالقوانين العامة التي تحكم المجتمع.

تبرز أهمية المنهج في الدراسات السوسيولوجية من حيث إن الأبحاث الاجتماعية لا تعمل بمعزل عن مناهجها، بل تنظر إلى الظواهر المبحوثة كمنطلق لتحديد طبيعة المنهج والأدوات البحثية الملائمة. بناءً على ذلك، لا يوجد منهج مفضل أو مركزي في مجال الدراسات السوسيولوجية والعلوم الإنسانية بوجه عام، بل تتنوع المناهج تبعاً للقضايا المطروحة والإشكالات النظرية والتطبيقية التي تسعى هذه الأبحاث لدراستها.

2- العلوم الإنسانية والاجتماعية ودراسة الهجرات:

في كتاب عبد الرحمان المالكي المعنون "الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب"، يتناول المؤلف محور السوسيولوجيا ودراسة الهجرات. ويستند الباحث إلى فكرة جوهرية لفرانكفيل، الذي شدد على ضرورة التعاون بين جميع العلوم الإنسانية والاجتماعية لدراسة ظاهرة الهجرة. إن فهم هذه الظاهرة يتطلب جهوداً موحدة ومساهمات متكاملة من جانب العلماء في هذه التخصصات، بهدف تحقيق فهم شامل. ويؤكد عبد الرحمان المالكي على أهمية تضافر جميع هذه العلوم لتجاوز الرؤية الضيقة وتفادي التشتت المعرفي. الهدف من هذا التعاون هو الوصول إلى نظرة تركيبية شاملة، التي تعتبر أساسية لتعميق معرفتنا بالظواهر الاجتماعية، إذ بدونها تبقى رؤيتنا محدودة وغير مكتملة (مالكي، 2015، ص 88).

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تحول اهتمام علماء الاجتماع نحو ظاهرة هجرة السكان، خاصة من الريف إلى المدن. هذه الظاهرة، التي شهدت توسعاً كبيراً، أدت إلى نشوء تحديات اجتماعية مثل أزمة السكن، التضخم الحضري، الاندماج الاجتماعي، والانحراف. كانت هذه المشكلات نتاج متطلبات الثورة الصناعية التي فرضت نفسها على المجتمعات، حيث لم تعد المراكز الحضرية القديمة قادرة على تلبية حاجة المجتمع الصناعي للعمالة. لذلك، ارتبطت الهجرات الداخلية في الدول الأوروبية بتطور العمل في القطاع الصناعي، لتصبح فيما بعد عنصراً محورياً في تكوين التوزيع السكاني للمدن. في ظل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية، جذبت ظاهرة الهجرات الداخلية اهتمام العديد من الباحثين من مختلف المجالات الأكاديمية. اهتم روني ديشاك أيضاً بهذه الظاهرة، حيث خصص الفصل الثاني من كتابه "سوسيولوجيا الهجرات في الولايات المتحدة الأمريكية" لدراسة نشوء سوسيولوجيا الهجرات (المخادمي، 2002، ص 115).

يعتبر روني ديشاك أن الهجرات قد تكون الموضوع المحوري في دراسة السوسيولوجيا. فهو يرى أن الظواهر الاقتصادية تشكل العمود الفقري للعملية الاقتصادية، ولا يمكن تصور علم السياسة دون مفهوم الحرية. ينطبق الأمر نفسه على السوسيولوجيا، حيث ترتبط بعمق بسوسيولوجيا الهجرات. في الوقت الحالي، يُعدُّ الحراك والتنقلات الهجرية من السمات الأساسية لتعريف القضايا الاجتماعية. كما أن الهجرات أصبحت تشمل ظواهر تؤثر بشكل كبير على التطورات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات الحديثة.

يرجع مؤرخو علم الاجتماع بداية الاهتمام الحقيقي بظاهرة الهجرات الإنسانية إلى مدرسة شيكاغو، وخاصة إلى أعمال روادها الأوائل مثل ويليام طوماس وفلوريان زنانكي، من خلال دراستهم الشهيرة "الفلاح البولوني"، وكذلك روبرت بارك الذي ركز في دراسته على الهجرات الإنسانية ومفهوم الإنسان الهامشي. توضح أبحاث هؤلاء الرواد تأثير منهجيات علم الأيكولوجيا على دراستهم للهجرات، حيث يتجلى ذلك بوضوح في تركيزهم على مفاهيم مثل الاستخلاف، التنافس، الصراع، التوازن، التكيف، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الموارد والسكان، وقوى الجذب والطرْد داخل البيئة الجغرافية والاجتماعية. بفضل جهود وأبحاث هؤلاء العلماء برزت الأسس الرئيسية لعلم اجتماع الهجرات وتبلورت ملامح هذا المجال السوسيولوجي. ومن هنا ينبثق السؤال: ما الدور الذي لعبته مدرسة شيكاغو في تشكيل الخلفية السوسيولوجية لمفهوم الهجرة؟ للإجابة على هذا السؤال،

تم تخصيص محور محدد لاستعراض كيفية مساهمة مدرسة شيكاغو في بلورة وتحديد مفهوم الهجرة من منظور علم الاجتماع (العباسي و المحجوبي، 1190، ص 92).

1.2. مدرسة شيكاغو وتشكيلها خلفية سوسيولوجية أنثربولوجية لمفهوم الهجرة:

أسهمت مدرسة شيكاغو بشكل بارز في بناء أحد أبرز اتجاهات السوسيولوجيا الحديثة خلال بدايات القرن العشرين، بالأخص في فترة العشرينيات. ركزت هذه المدرسة على دراسة تأثير الهجرة والمهاجرين على الهياكل الاجتماعية للمجتمعات ودول الاستقبال، مسلطة الضوء على موضوعات كلاسيكية تشمل النزاع بين الفرد والمجتمع، سلوك الأفراد ضمن الجماعات، التفاعلات الاجتماعية بين الأعراق، والفعل الاجتماعي. كما قدمت تحليلات معمقة تتناول المؤسسات، الطبقات الاجتماعية، التنظيمات، والاندماج الاجتماعي، بالإضافة إلى مظاهر التضامن والنظام والصراع الاجتماعي.

لم تقتصر مساهمات مدرسة شيكاغو على هذه الموضوعات التقليدية، بل وسعت نطاق اهتماماتها لتشمل قضايا معاصرة مثل دراسة النوع الاجتماعي، الإثنية، الهوية، الشبكات الاجتماعية، الاقتصاد، وسبل تحقيق التكامل الاجتماعي. واستمر علم اجتماع الهجرة في تحليل الأنماط الإيديولوجية للدول التي تستفيد من الهجرات أو تعتمد عليها كمستهلك رئيسي، ما أسهم في تطوير فهم أشمل لتعقيدات هذه الظاهرة العالمية.

1.1.2 مساهمة وليام طوماس وفلوريان زنانكي:

تعتبر مدرسة شيكاغو بارزة في الأبحاث النظرية والتجريبية، حيث تناولت في ثلاثينيات القرن العشرين قضايا التحضر والهجرة عبر نهج سوسيولوجي وإثنوغرافي مبتكر. كانت دراسة الفلاح البولوني في أوروبا وأمريكا للباحثين طوماس وزنانكي التي بدأت في عام 1918، تعد من الأعمال الرائدة التي استخدمت مناهج وأدوات جديدة في ذلك الوقت مثل المذكرات الشخصية وتواريخ الحياة والرسائل. وركزت على المعامل الإنساني بتفسير معاني المشاركين في التفاعل الاجتماعي، مما شكل بداية للوصف المنظم للمجتمع. وقد اعتبرها جون ميشيل برطلو "شهادة ميلاد علم الاجتماع الأمريكي الحديث". هذا البحث الميداني المكون من خمسة أجزاء درس أوضاع البولونيين في موطنهم الأصلي ثم هجرتهم إلى أمريكا، ورصد نمط تعاملهم مع المهاجرين الآخرين ودرجة اندماجهم وامتزاجهم. كما تناول القيم والمعايير الاجتماعية ومظاهر التنظيم الاجتماعي وإعادة التنظيم.

اعتمد طوماس وزنانكي على مقارنة تلاثم دراسة الواقع عن طريق تقنية دراسة الحالة التي تستند إلى المنهج البيوغرافي وتحليل المضمون للوثائق والرسائل الشخصية المتبادلة بين المهاجرين البولونيين وذويهم في الوطن الأم. استُخدمت أيضاً وثائق مثل مقالات الصحف وقوائم الجمعيات وتقارير المحاكم ومراكز الشرطة. تقنية أخرى تم استخدامها هي السير الذاتية، حيث تم جمع ما يقارب ألف وثيقة شكلت البداية لامبريقية علم الاجتماع التطبيقي بالمنهج الكيفي والمفاهيمي، مما أدى إلى دور ريادي في دراسة سوسيولوجيا الهجرة (طلعت، 2016، ص 145).

2.1.2 مساهمة روبرت إيزرا بارك:

يُعدُّ مفهوم التمثيل كما قدّمه "روبرت بارك" في عام 1914، أحد الإسهامات البارزة لروّاد المدرسة السوسولوجية للهجرة. وقد استهل بارك مقالته بتناول مفهوم التمثيل بالتركيز على مشاركة الجماعات العرقية المختلفة في المجتمع، مع الحفاظ على هوياتها الثقافية المتميزة. تسعى نظرية بارك إلى فهم كيفية حدوث التغيرات وإعادة التنظيم الاجتماعي من خلال الكتاب "مقدمة لعلم الاجتماع" الذي شارك في تأليفه مع إرنست بيرجيس. وقد هدف الاثنان إلى دراسة التفاعلات بين المجتمعات الأصلية والمهاجرين، مقترحين نموذجًا من أربع مراحل: التنافس، والصراع، والتكيف، والتمثل. واعتبرا أن التعليم كان الحل الأمثل لتأهيل المهاجرين ليصبحوا مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم الجديدة من خلال تعلّم اللغة، والثقافة، والإيديولوجيا الديمقراطية، خاصة التاريخ الأمريكي (الأسرج، 2016، ص 52).

كما استعان بارك بالنموذج الإيكولوجي لفهم الهجرات البشرية باعتبارها جزءًا من الطبيعة مثل هجرات النباتات والحيوانات. بهذا السياق، سعى بارك لتحليل الظاهرة الإيكولوجية للهجرة باستخدام مفاهيم مثل الاستخلاف والتوازن. صُمم مفهوم الاستخلاف لوضع أساس نظري لدراسة الهجرات، حيث يرى بارك أن الهجرة تعني استبدال جماعة بأخرى في مكان معين. واستمد هذا المفهوم من الإيكولوجيا النباتية، وطبقه لتفسير موجات الهجرات الاستيطانية خلال عهود الاستعمار المباشر، معتبرًا المهاجرين الأوائل إلى أمريكا جزءًا من تحول بيئي طبيعي لاستبدال السكان الأصليين. إضافةً إلى مفهوم الاستخلاف، يُعتبر مفهوم التوازن عنصرًا محوريًا في دراسة الهجرة.

يوضّح بارك أن المجتمع لا يتكوّن من عدد من الأفراد فحسب، بل يحتاج لتنظيم اجتماعي وآليات تنافس تسهم في حفظ التوازن الطبيعي. وتُعد الهجرة إحدى تلك الآليات الأساسية لتحقيق التوازن الاجتماعي. يرى بارك أن التغيرات البيئية التي تؤدي إلى اختلال التوازن الطبيعي تُحفّز أفراد المجتمع على الهجرة كوسيلة للبقاء. في تحليل بارك، ترتبط الديناميكية الإنسانية بقدرتها الثقافية التي تمكّن الإنسان من التحايل على البيئة الطبيعية بشكل أكبر مما يمكن للنباتات أو الحيوانات فعله. يخلص إلى أن المجتمع البشري، رغم كونه نظامًا إيكولوجيًا بطبيعته، فإنه أيضًا يعكس نظامًا سياسيًا واقتصاديًا وأخلاقيًا بفعل الثقافة التي يمتلكها (طلعت، 2016، ص 185).

تعد المقاربات السوسولوجية التي قدمها رواد سوسولوجيا الهجرة أدوات مفاهيمية هامة لمواجهة التحديات الاجتماعية التي نتجت عن وجود الأجانب في بلدان الاستقبال. هذه المقاربات ساهمت في تطوير كتابات وتحليلات تتعلق بظاهرة الهجرة وتعقيداتها، مما أضفى قيمة علمية على الدراسات التي تناولت مشاكل وسيرورات وعقبات اندماج أو عدم اندماج المهاجرين في هذه البلدان. ومن النماذج التي تم دراستها بتعمق هي مشاكل المهاجرين السود في الولايات المتحدة الأمريكية ومشاكل الجريمة، حيث أن الجريمة مثالًا قدمت تفسيرات لظاهرة الهجرة، خصوصًا عند دراسة التغيرات الاجتماعية والعوامل التي تعيق هذا التغير مثل التحضر والحراك السكاني بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية. في مدينة شيكاغو، استقر مهاجرون من جنسيات مختلفة كالألمان

والإيرلنديين والبولنديين والطلليان في بدايات القرن العشرين، ثم تبعها موجات هجرة إسبانية وأمريكية وأخرى زنجية في ثلاثينيات القرن ذاته (فتيسي، 2021، ص 325-344).

إحدى الدراسات التي أجراها "فريدريك تراشير" أشارت إلى وجود حوالي 25 ألف من العصابات الشبابية في شيكاغو، مما يعكس حجم الاضطراب الذي عصفت بالنظام الاجتماعي حين ذاك. وبحسب تراشير، فإن العوامل المؤدية لذلك شملت حياة عائلية غير مناسبة، الفقر، بيئة فاسدة، دين ضعيف الفعالية، تربية فاشلة، وغياب فرص الترفيه؛ كلها ساهمت في خلق بيئة مناسبة لنمو العصابات. معظم الدراسات حاولت تناول الفروقات الإثنية والثقافية والعرقية لدى المهاجرين والمقيمين وما ترتب عليها من مشاكل في الهيكل الاجتماعي. وفي مجال البحث المعرفي السوسيولوجي عن الهجرة، أسهم بشكل كبير في تعزيز سياسات الدولة وبرامج إدماج المهاجرين ضمن إطار دولة الأمة التي تحفظ حقوق الأقليات وتضمن حضورهم في المجتمع. ومن المميز حول مدرسة شيكاغو أن روادها والباحثين بها اعتمدوا مدينة شيكاغو كمختبر اجتماعي لدراسة الظواهر الاجتماعية في عشرينيات القرن الماضي، حيث فرغوا أبحاثهم الميدانية، باستخدام منهجيات كمية وكيفية لتحليل الإشكاليات المعقدة مثل التهميش والإقصاء والعنصرية والجريمة والفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على النسيج المجتمعي (علي صالح و حسام إبراهيم، 2017، ص 67).

3- العوامل الكامنة وراء هجرة الدكاترة:

1.3. الوضع الاجتماعي عامل في هجرة الدكاترة:

يؤكد السياق التاريخي على أن المجتمعات تعيش في واقع مليء بالتناقضات، حيث تسير الحياة في تعايش متذبذب بين القوة والضعف، والثراء والفقر. المجتمع ككل يُعتبر بناءً اجتماعيًا يعج بالصراعات بين الأهداف والمصالح المتعارضة والمتشابكة. ففيه تسعى كل فئة اجتماعية إلى الدفاع عن مصالحها الخاصة على حساب الفئات الأخرى. ماركس كان من بين أوائل المفكرين الذين تناولوا هذا التعقيد والتشويش الذي يتسم بوجود تناقضات داخل بنية المجتمع. ومن خلال ذلك، أسس نظريته حول الصراع الطبقي، حيث ركز على دراسة دوافع وطموحات جميع طبقات المجتمع، محاولاً تفسير الطبيعة التنافسية التي تشكل العلاقة بين هذه الفئات.

مع تزايد أعداد البورجوازية، يزداد بالتوازي حجم الطبقة العاملة، مما يعمّق التوتر بين الطبقتين ويؤدي إلى اشتداد الصراع الاجتماعي. في هذا السياق، عبّر كارل ماركس عن هذه العلاقة بقوله إنّه مع نمو البورجوازية، أي ازدياد رأس المال، تنمو كذلك البروليتاريا، وهي طبقة العمال الحديثين الذين يعتمد وجودهم على إيجاد العمل؛ والعمل الذي يحصلون عليه يعتمد بشكل مباشر على نمو رأس المال. هؤلاء العمال، الذين يُجبرون على بيع مجهودهم قطعةً قطعة، يتحولون إلى سلعة مثل أي منتج تجاري آخر، وبالتالي يصبحون عرضة لتقلبات السوق وتأثيرات المنافسة. الطبقة العاملة، والتي تعتمد في معيشتها على قوت يومها وتتعرض للاستغلال من قبل الطبقة العليا لحشد الثروة والسلطة، تقف في تناقض هيكلي مع الطبقة البورجوازية. إذ تشكل هاتان الطبقتان نقيضين اجتماعيين يسود بينهما صراع دائم على المصالح والأهداف. تسعى كل طبقة لتحقيق مكتسبات وامتيازات

على حساب الأخرى، وهو ما يولد صراعاً اجتماعياً محتوماً لن يجد حلاً نهائياً إلا من خلال إنهاء نظام الطبقات الاجتماعي القائم (بن حفيظ، 2021، ص 68).

من خلال تبني استراتيجيات مضادة، تسعى الطبقة المالكة إلى تشكيل نظام اجتماعي وقانوني يُطَوِّع المجتمع ويُكرِّس منطق الهيمنة، بما يضمن تحقيق مصالحها الذاتية على حساب الفئات المضطهدة. ورغم تضيق المساحات والنفوذ أمام القوى المعارضة، تعمل هذه الطبقات على تحصين نظامها باستخدام مواردها وامتيازاتها. وتتمثل إحدى أهم أدواتها في بناء نظام يمكنها من الهيمنة واستنزاف الفئات الأخرى وإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية بشكل مستمر.

وفي هذا السياق، يُمكن تسليط الضوء على مجتمع الدكاترة العاطلين عن العمل كنموذج لفئة تخضع لأنماط معينة من الاستغلال مرتبطة بشروط عملهم وظروف القطاع الذي ينتمون إليه. فالقطاع العمومي يُعاني من هشاشة واضحة على مستوى البنى التحتية، في حين يتمتع القطاع الخاص بوفرة في الإمكانيات والامتيازات المادية. هذا التباين الهيكلي يُعد بمثابة مظهر من مظاهر الهيمنة التي تُمارسها البرجوازية، حيث تستخدم قوتها الاقتصادية والبشرية لإنتاج فوارق واضحة بين القطاعات الحيوية. ومن خلال تحقيق فعالية أكبر للخدمات المُقدَّمة في القطاع الخاص مقارنة بالعام، تسعى هذه القوى إلى مراكمة رأس المال وتعزيز موقعها الاقتصادي والاجتماعي.

تفسر النظرية الماركسية من خلال مجموعة من المفاهيم الأساسية، ومن بينها مسألة الهجرة. يُعتبر مفهوم الاغتراب عاملاً محورياً في تحليل ماركس لهذه الظاهرة. يرى ماركس أن الهجرة ترتبط بفئة العمال الذين يشعرون بالاغتراب نتيجة لطبيعة ظروف عملهم، مما يدفعهم إلى السعي وراء مواقع إنتاجية أفضل. الهجرة، وفقاً للماركسية، تُعتبر نتيجة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية التي تدفع العمال للبحث عن ظروف أفضل تعزز حياتهم المهنية والإنسانية. لذا فإن مفهوم الاغتراب يظهر بشكل واضح في هذا السياق ويعكس الحالة التي يواجهها العمال في مواقع عملهم، مما يولد لديهم الرغبة في التغيير والبحث عن بيئة أكثر إنصافاً (شيخاوي، 2019، ص 142).

يُعتبر الصراع أحد أبرز سمات المجتمعات الحديثة، حيث لا تخلو الحياة الاجتماعية من وجود أشكال وأنواع متعددة للصراعات. تنشأ هذه الصراعات في سياق العملية الاجتماعية لتحقيق المصالح أو الأهداف، سواء كانت فردية أو جماعية. يمتد تأثير الصراعات ليشمل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتنوع أهدافها بين الدفاع عن المصالح الخاصة أو السعي لتحقيق نفوذ معين. غالباً ما يتخذ الصراع مظهر الدفاع عن المصلحة باستخدام كافة الوسائل والأساليب، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة. وقد يظهر في شكل مواجهة على مستوى السلطة أو في القرارات السياسية بهدف تعزيز مصالح أحد الأطراف أو تحقيق أهداف معينة.

الصراعات لا تقتصر فقط على تحولات الحياة وتأثيرات الظروف، فهي ليست بأكملها مسألة اتفاق أو خلاف على ممارسة معينة. لهذا السبب، يحاول دارندورف تفسير هذه النزاعات بمنظورات جديدة. فالمسألة لا تتعلق دائماً بامتلاك وسائل الإنتاج أو عدم امتلاكها، إذ توجد أنماط أخرى للصراع تتجلى في الحياة الاجتماعية.

سواء كانت تلك الأنماط مرتبطة بمستوى المدرسة أو المستشفى أو حتى بمظاهر اجتماعية أخرى، يبقى هذا المزج بين الحداثة والنظرة التقليدية للقهر محور النقاش الأساسي الذي يتناول فهم منابع الصراع وأساليبه المتنوعة (منصوري، 2018، 192).

يتجلى النص في سياق استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، حيث يظهر في صورة استغلال فئة اجتماعية معينة لفئة أخرى بهدف تحقيق مصالحها الخاصة وضمان استمرارية نفوذها وقوتها. يتخذ هذا الاستغلال أشكالاً تهدف إلى ترسيخ قيم محددة تخدم مصالح الفئة المسيطرة، بينما تجعل الفئة الأخرى خاضعة لها دون تملك قوة مؤثرة. وبهذا يتم طمس حقوق تلك الفئة المغلوبة من خلال آليات ظالمة تُفرض عليها. تتولد نتيجة ذلك علاقات صراع تُعبر عن تنافس على الامتيازات والمصالح، مما يكشف عن خلل واضح في المنظومة الاجتماعية. يعكس هذا أيضاً مفهوم التفاضل في القوة كما أوضح لويس كوزر (Lewis A. Coser)، حيث يفترض أن الصراع ليس فقط نتاج استغلال، بل يعكس مطالب بإعادة الحقوق وتحرير القوى المنتجة من قبضة النخب المهيمنة.

داخل مؤسسات التعليم العالي، تبرز جماعة الدكاترة سواء العاطلين أو المباشرين كفاعل اجتماعي ذي تأثير ملحوظ، حيث تمتاز بقدرتها على مواجهة الهيمنة الإدارية التي تتحكم في تنظيم النظام التعليمي. يشكّل الدكاترة قوة فعالة في التصدي للسلطات، من خلال تنظيم اجتماعي منضبط تمعن في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المهنية ضمن إطار نقابي قانوني.

يهدف هذا التنظيم إلى تحديد وتوثيق مختلف التحديات والصعوبات التي يعاني منها القطاع. علاوة على ذلك، تضطلع هذه النقابة برفع تقارير دورية تُعبر من خلالها عن رفضها للواقع الاجتماعي والاقتصادي المتردي الذي يعاني منه الدكاترة، ما يتجلى في اتخاذ خطوات احتجاجية مثل الإضرابات المتكررة وغيرها من أشكال الاحتجاج. ومن هنا، يُنظر إلى الدكاترة بوصفهم جماعة ضاغطة ذات تأثير مباشر على الهيئات الإدارية والسياسية، مما يدفع هذه الأخيرة إلى البحث عن حلول جذرية لتحسين وإصلاح النظام التعليمي بشكل شامل.

قدم آلان تورين مفهوم الصراع الطبقي بوصفه أحد أنواع الحركات الاجتماعية، واعتبره نموذجاً شاملاً يتفوق على مفهوم الصراع الاجتماعي. حاول تورين في نظريته الصراعية أن يستند إلى الحركات الاجتماعية والذات الفاعلة باعتبارها نقطة انطلاق لتحليل المجتمع. يرى تورين أن الذات الفاعلة تظهر في السياق الاجتماعي سواء تبنتها حركة اجتماعية أم لا وقد عرف تورين الحركات الاجتماعية بأنها تقف إلى جانب العقل في مواجهة تعسف السلطة، وتدافع عن حقوق الأفراد العامة. وبهذا، تسعى الحركات الاجتماعية إلى تحقيق العدالة والمساواة والحرية لجميع أفراد المجتمع (نعمة فايز، 2002، ص 265).

ويعتبر ذلك الأساس الذي يمنح كل فرد إمكانية الوصول إلى الكرامة والاحترام. يرى تورين أن الحركات الاجتماعية تشكل المنظم الأساسي للصراع، فهي المحرك الذي يعزز الديناميكية داخل المجتمع. يدافع عن الصراع الطبقي كمؤشر على النضج الاجتماعي؛ إذ يعكس التفاعل المستمر بين القوى السائدة والمقاومة في المجتمع. فالأخير يتأثر بعلاقات السيطرة بين الطبقات الحاكمة والمحكومة. وفقاً لتورين، تتحلّى الطبقة الحاكمة بمؤهلات سياسية واقتصادية وثقافية تمكنها من السيطرة وتنظيم المؤسسات والأنظمة الاجتماعية، بينما تتسم الطبقة

المحكومة بمقاومة هذه السيطرة وتحددها طبيعة العمل المأجور الذي يمكنها من الانخراط في الحركة التاريخية والمشاركة في صياغة المجتمع بفضل مساهمتها الحياتية والمهنية.

وعليه، يشير تورين إلى وجوب استيعاب ثلاثة مستويات أو حقول للعمل الاجتماعي. الحقل الأول هو الحقل التاريخي حيث يقوم المجتمع بصياغة ذاته، والحقل الثاني هو الحقل السياسي، أما الحقل الثالث فهو مجال الفعل الاجتماعي. وفقاً لتورين، تشترك الطبقات والصراعات الاجتماعية المتنوعة في تشكيل نموذج ثقافي محدد تدافع عنه هذه الفئات. هذا النموذج الثقافي يعكس ديناميكيات الطبقات الاجتماعية المختلفة، حيث تعمل كل طبقة على حماية مصالحها وقيمها في مواجهة الطبقات الأخرى. تورين يضيف بُعداً آخر يعتبره محورياً في تحديد طبيعة الصراع الاجتماعي، وهو "عامل الثقافة". يقول إن هناك نوعاً مغايراً من الصراع يتمثل في الفعل الاجتماعي الصراع، والذي يحدث عندما يتواجه عضو من طبقة اجتماعية مع عضو من طبقة أخرى بهدف التأثير عليه ومراقبته ثقافياً واجتماعياً. ويرى تورين أن طبيعة الصراع تتغير هنا؛ إذ تنتقل من ميدان العمل التقليدي لتتحول إلى صراع ثقافي شامل. وقد وصف هذا التحول بأنه انتقال للمحور الأساسي للعلاقات والصراعات الاجتماعية من دائرة العمل إلى نطاق أوسع وأكثر تعقيداً يتمثل في المجال الثقافي (صبور و هابطي، 2010، ص 51).

2.3. هجرة الدكاترة بين سندان الواقع والضرورة:

أدخل نظراً لتدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الدول التي تصدر الكفاءات على غرار الدكاترة، وفي ظل نظام تعليمي يفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد المالية اللازمة لتحقيق بيئة مهنية متوازنة، فإن هذه الظروف تؤدي بشكل مباشر إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية وزيادة ظاهرة هجرة الأدمغة في تلك البلدان مثل ما هو الحال في تونس. ولا يمكن إغفال الأبعاد الاقتصادية، حيث إن قرار الهجرة غالباً ما يعتمد على دوافع مالية، نتيجة للتفاوت الكبير في الأجور بين دول المنشأ ودول الاستقبال.

تُعدّ الأجور المنخفضة عاملاً طارداً دائماً؛ وقد أشار آدم سميث إلى أبرز العوامل التي تدفع الأفراد للبحث عن فرص الهجرة والتي حددها بفارق الأجور بين الدول المصدرة للهجرة وتلك المستقبلة. فاختلاف الأجور بين البلد الأم ووجهة الهجرة يؤدي إلى حركة العمالة نحو البلدان التي توفر فرصاً أفضل، خاصة إذا كانت هذه الدول تعاني من نقص في اليد العاملة بينما تتوفر العمالة بكثرة في بلدان المنشأ. من منظور اقتصادي، يمكن تحليل ظاهرة الهجرة بناءً على عوامل متعلقة بالدخل الفردي باعتباره المحرك الرئيسي للهجرة. يظهر ذلك بوضوح في حالة تونس كمصدر للهجرة الدكاترة نحو الخارج لأسباب مادية بالدرجة الأولى. يتبين ذلك من ضعف الأجور التي يحصل عليها الدكاترة العاملون في القطاع العمومي مقارنة بنظرائهم في الدول الأوروبية والأمريكية، مما يدفعهم إلى البحث عن فرص أفضل خارج البلاد (محمد عبد الحميد، 2014، ص 72).

تُظهر الأوضاع الحالية في مجال التعليم العالي مجموعة من التحديات البارزة، هذا الوضع يعزز من محدودية آفاقهم المهنية بسبب عدم توفر المختبرات العلمية المناسبة لدعم بحوثهم. علاوة على ذلك، هناك غيابٌ للإصلاحات السياسية التي من شأنها تحسين نظام التعليم العالي بتونس من الجوانب الهيكلية والتمويلية. فعلى

الرغم من الحاجة الملحة لدعم المبادرات التعليمية بشكل كبير، فإن نقص التمويل المسبق لهذه التدخلات يشكل عائقاً مستمراً.

يتضح أن هذه التحديات تدفع الدكاترة سواء العاطلين أو العاملين في القطاع العمومي أو الخاص للخروج من بلدانهم بسبب غياب الحوافز والتعويضات المناسبة، إذ أن الدكاترة غالباً ما يُجبرون على الالتزام بالعمل بأطر وظروف محددة قد لا تتماشى مع تطلعاتهم المستقبلية أو حدود مهاراتهم المتاحة. اختيار الدكتور لبلد معين كوجهة لهجرة العمل مرتبط بمزيج من التطلعات والمصالح الشخصية. هذه الوجهات عادةً تتمتع بمميزات اجتماعية أو اقتصادية جذابة، بالإضافة إلى فرص مهنية أعلى، مما يجعل الانتقال إليها خياراً منطقيًا. ومع ذلك، يواجه بعض الدكاترة تحديات متعلقة باعتماد شهاداتهم ومؤهلاتهم المكتسبة في البلاد المصدرة للعمالة، وخصوصاً عند ارتباطهم بتعقيدات القوانين والإجراءات الإدارية في دول الاستقبال. دراسة ظاهرة التنقل المهني بين الدول تظهر بوضوح أن انخفاض الأجور في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض يمثل أحد أبرز أسباب توجه الكفاءات الطبية نحو دول ذات دخل مرتفع، خاصة تلك التي تقدم بيانات عمل مشجعة نسبياً (المركز الوطني للهجرة، 2021، ص 45).

إلا أنه في أوروبا تحديداً، تبدو محدودية التنقل واضحة باستثناء حالات المملكة المتحدة وأيرلندا. بالمقابل، تُعتبر هذه الظاهرة مشكلة هيكلية وليست فردية، حيث يعمل النظام التعليمي عبر آليات بيروقراطية تعيد تكرار الظروف ذاتها، ما يترتب عليه استمرار التفاوتات وغياب التحفيز اللازم. وفي سياق تحليل Pierre Bourdieu بورديو، فإن هيمنة استراتيجيات إعادة إنتاج النظام التعليمي الحالي تساهم في إطالة فترة المشكلات الهيكلية إلى جانب استفحال التناقضات والصراعات ضمن الحقول الاجتماعية المختلفة. ويرى بورديو أن ظاهرة الهجرة ليست فقط نتيجة ضغط الظروف العملية بل جزءاً من عملية فصل بين الحقول الاجتماعية. لفهم هذا السياق بشكل عميق، يجب النظر في بنية العلاقات الاجتماعية الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظومة.

تنظيم المجتمعات القائمة على التضامن العضوي وفقاً لمنظور إميل دوركايم يعتمد على التنوع والاختلاف. في هذه المجتمعات، يتمتع الأفراد باستقلالية نسبية، لكنها ليست مطلقة، حيث إن تعقيد تقسيم العمل يؤدي إلى ارتباط حاجة كل فرد بوجود الآخرين لتلبية احتياجاته. المجتمعات المتقدمة، حسب دوركايم، تتميز بأن حاجات الأفراد ورغباتهم تكون متنوعة وغير محدودة، مما يجعل الفرد غير قادر على تلبية جميع احتياجاته بشكل مستقل، مما يلزمه بالاعتماد على الآخرين وخدماتهم (ناصر و برق، 2021، ص 620).

هذا النمط يُولد تكاملاً وتضامناً بين أجزاء المجتمع، وهو مفهوم مستوحى من تكاتف أعضاء الكائن الحي في أداء وظائفه بشكل متناغم ومتكامل. دوركايم يرى هذا النموذج حاضراً بشكل أوضح في المجتمعات المتطورة أو الحضرية. استناداً إلى منظور دوركايم بشأن الهجرات، يمكن تفسير هجرة الدكتور التونسي كاستجابة لتغيرات اجتماعية تضغط على الأفراد لاتخاذ قرارات بناءً على الخيارات المتاحة لهم. فعلى الرغم من أن الدكتور يُعتبر عنصراً حيويًا للمجتمع، إلا أن هذه الهجرة تشير إلى اضطراب في النظام العام للمنظومة التعليمية والاجتماعية. يؤدي تداخل وظائف النظام إلى تعريض توازن المجتمع للخطر عند اختلال أحد عناصره الأساسية وهشاشة هذا

التوازن تظهر بشكل بارز حين يصبح غياب الدكتور مؤشراً على خلل أعمق في هيكل النظام التعليمي والاجتماعي (خضر و عمار، 2008، ص 167).

4- عدم الرضا الوظيفي ودوره في هجرة الدكاترة:

أدخل يشكل الدكتور في مجال التعليم العالي حجر الزاوية في عملية التعليم والتعلم، حيث يؤدي دوراً جوهرياً في صقل عقول الطلاب وتعزيز قدرتهم على التفكير النقدي والاستقلالية. تُثري خبراته الأكاديمية المناهج الدراسية وتساهم في تطويرها بما يتماشى مع مستجدات سوق العمل، مما يرفع من مستوى جودة التعليم. ومن خلال تفاعله المثمر مع الطلاب، يُسهم في خلق بيئة تعليمية تدعم الحوار البناء والنقاش المفتوح، مما يعزز العلاقات الإيجابية التي تسهم في النمو الشخصي والمهني للطلاب. إلى جانب ذلك، يعتبر الدكتور جسراً يربط بين المعرفة النظرية وتطبيقاتها الفعلية، حيث يعمل باستمرار على مزج المفاهيم الأكاديمية بالواقع العملي. يواجه أيضاً مجموعة من التحديات المتنوعة، بدءاً من إدارة الصراعات الأكاديمية إلى التعامل مع التعقيدات الإدارية، مما يستوجب امتلاكه لمهارات قيادية وإدارية متميزة. كما أن حرصه على تقديم الدعم الأكاديمي والنفسي يشكل دليلاً على أهمية دوره في تحسين التجربة التعليمية وزيادة فعاليتها. وبوجه عام، يُعد الدكتور في التعليم العالي رمزاً للإبداع والابتكار، حيث يسهم بدوره في بناء مجتمع قائم على المعرفة والتطور.

يوفر التعليم العالي بيئة خصبة لتكوين علاقات ديناميكية بين الدكتور والطلاب، حيث تُبنى هذه العلاقات على أسس التعاون والتفاعل المستمر. ورغم أن الاختلافات في وجهات النظر أو التوجهات الأكاديمية قد تؤدي أحياناً إلى نشوب صراعات، إلا أنها تُعد فرصة لتوسيع المدارك وتعزيز النمو الفكري. من هنا يُستنتج أن الدكتور في التعليم العالي يلعب دوراً محورياً في ترسيخ بيئة تعليمية مُنتجة وفعّالة. فهو يسعى لتحقيق توازن دقيق بين تقديم الإرشاد الأكاديمي وتلبية احتياجات الطلاب المتنوعة، مما يسهم بشكل مباشر في رفع جودة العملية التعليمية بأسرها (شحاته، 2004، ص 61).

يُعتبر إنشاء علاقات تعاونية بين مختلف الدكاترة من مختلف التخصصات والأسس المهنية أمراً أساسياً لتعزيز جودة الممارسة التعليمية. فالعوامل المختلفة، مثل الخصائص الفردية والاقتصادية والاجتماعية، تؤثر بشكل مباشر على شكل وطبيعة هذه العلاقات. وتختلف هذه الروابط أيضاً بناءً على موقع الدكتور أو المؤسسة التي ينشط فيها. وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي المجالات المهنية التي يعمل فيها الدكاترة، والتي تمثل بدورها العينة المستهدفة في إطار دراستنا المجتمعية.

الجدول (1)

طبيعة القطاع الذي تشتغل فيه العينة

العدد	قطاع عام	قطاع خاص
152	48	
%76	%24	

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين الجدول أعلاه النسبة المئوية للدكاترة العاملين في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص. يظهر أن نسبة 76% من مجتمع البحث تنتمي إلى القطاع العام، مما يجعلهم يمثلون غالبية العينة المدروسة، على عكس العاملين في بقية القطاعات. يعود ذلك إلى طبيعة العينة المختارة التي ركزت بشكل كبير على العاملين في القطاع العام، الذي يُعدّ البيئة الأبرز لإنتاج دكاترة يميلون للهجرة.

تهدف هذه الدراسة إلى تصنيف الدكاترة بناءً على القطاع الذي يعملون فيه، وذلك لتحليل العوامل المؤدية إلى هجرتهم، حيث يرتبط هذا الوضع بخصائص بيئة العمل التي قد تشكل عوامل طاردة. هذه البيئة تؤثر بدورها بشكل مباشر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدكتور، مما يجعل الكثير منهم يتخذون قرار الهجرة. سنناقش الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تفصل دكاترة القطاع العام عن دكاترة القطاع الخاص بشكل أكثر تفصيلاً، ونوضح كيف تؤثر هذه الفوارق على قراراتهم المتعلقة بالهجرة.

يُعتبر القطاع العام مجالاً تنظيمياً يتميز بنظام عمل يُدار من خلال هيكل إداري بيروقراطي يعتمد على مجموعة من الفاعلين الإداريين والسياسيين. يختص هذا الهيكل بوضع القوانين والإجراءات التنظيمية التي تُحدد عمل المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الجامعية. وفي هذا السياق، تخضع المؤسسات الجامعية العامة لقوانين شاملة تهدف إلى الحفاظ على الطابع الجماعي للمصلحة العامة من خلال إدارة مُنظمة تحت إشراف رؤساء الجامعة ورؤساء الأقسام المكلفين. من ناحية أخرى، يتميز القطاع الخاص بطابعه المستقل حيث يتولى أصحاب المؤسسات إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بشكل مباشر. بالنسبة للدكاترة العاملين في القطاع العام، فإنهم ملزمون بالتقيّد بالأنظمة العامة، والتي تشمل السياسات الوزارية الصادرة عن وزارة التعليم العالي، بالإضافة إلى اللوائح الداخلية للجامعات التي يعملون فيه. وبالتالي، فإنّ خياراتهم وإمكانياتهم محدودة مقارنة بزملائهم في القطاع الخاص، حيث يتمتع هؤلاء بحرية أكبر في تنظيم عملهم ومساهمهم المهني وفقاً لأولوياتهم.

فالفاعلون السياسيون والإداريون الذين يلعبون دوراً في صياغة السياسات التعليمية يضعون الدكاترة أمام خيارات مهنية مختلفة تتراوح بين أنظمة التشغيل في القطاع العام والقطاع الخاص. ففي المؤسسات الجامعية العامة، تتنوّع نظم التوظيف بين العمل دون عقود رسمية، مما يمنح الدكتور حرية ترك الوظيفة في أي وقت دون قيود قانونية، والعمل بالعقود محددة المدة التي تفرض التزامات زمنية وقانونية تمتد غالباً لفترات طويلة تصل إلى سنوات. تنبع الفروقات بين هذه الأنظمة من التباين الهيكلي بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يترك تأثيراً ملموساً على خيارات الدكاترة وطبيعة دورهم المهني، مما يتطلب دراسة وتحليلاً شاملاً لأثر هذه الأنظمة على جودة الخدمات التعليمية واستقرار العمل التعليمي بالمؤسسات الجامعية (أبو حمود، 2011، ص 36).

يمثل اختيار الدكتور لطبيعة ونوعية إطار عمله قراراً محورياً يحدد مسار حياته المهنية. تبدأ هذه العملية بإمعان التفكير في المكان الذي يود الدكتور أن يمارس فيه مهنته، سواء في مؤسسة عمومية أو في إطار خاص. ويعد ذلك قراراً استراتيجياً يؤثر على مستقبله ويتطلب توازناً بين تطلعاته المهنية وظروف العمل المتاحة. في هذا السياق، يُفضل بعض الدكاترة العمل في بيئة توفر الاستقرار والموارد اللازمة لتحقيق أهدافهم المهنية، بينما يختار آخرون الانخراط في مجالات تقدم تحديات جديدة وفرص للتطور. هذا التفاوت في التفضيلات ينعكس بشكل

كبير على طبيعة الإجابات التي تُقدمها الدراسات الاستقصائية المتعلقة بهذا الشأن، حيث يُطرح عادةً عدد من الأسئلة لاستكشاف ميول الدكاترة ورؤيتهم لمستقبل حياتهم المهنية. لذا يمكن القول إن تحديد إطار العمل المهني يمثل خطوة جوهرية تُبنى عليها باقي القرارات التي يتخذها الدكتور خلال مسيرته المهنية.

5- عدم الرضا الوظيفي ودوره في هجرة الدكاترة:

تتأثر قرارات ومسارات الهجرة بعوامل معقدة تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمهنية. على سبيل المثال، إذا كان الدكتور في بلده الأصلي يعاني من ضعف في الدخل، فإن تحسين وضعه المهني والمالي يصبح مرتبطاً باختياره لدولة تتيح له امتيازات خاصة. تشمل هذه الامتيازات ارتفاعاً في المكانة الاجتماعية وتوفير بيئة عمل أفضل ومردود مالي مجزٍ. يعود هذا التوجه إلى النظرة المجتمعية التي تفرض قيمة اجتماعية ومهنية أعلى في بعض الدول؛ مما يدفع العديد من الكفاءات المحلية إلى السعي نحو الهجرة لتحسين ظروفهم الحياتية والمهنية.

الجدول (2)

مدى استجابة الدخل للحاجيات الاجتماعية للدكتور

النسبة	التكرار	استجابة الدخل للحاجيات الاجتماعية للدكتور
17%	34	نعم
83%	166	لا
100%	200	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

يشير الجدول المذكور أعلاه إلى مدى حساسية الدخل الفردي للدكتور تجاه تلبية احتياجاته الأساسية، إذ يتضح أن الدخل المالي لما نسبته 83% من الدكاترة لا يفي بمتطلبات تلك الاحتياجات. يعود السبب في ذلك إلى تدني مستوى الدخل مقارنة بالمهام الوظيفية المعقدة والمجهد التي يضطلع بها الدكاترة في سياق عملهم. إن هذا الوضع الاقتصادي غير الملائم يتسبب في ضغوط اجتماعية ونفسية جسيمة على الدكاترة، مما قد يؤثر سلباً على أدائهم في تقديم الدروس والتأطير وخدماتهم الموازية. في كثير من الأحيان، يجد بعض الدكاترة أنفسهم مضطرين للعمل لساعات إضافية في سبيل تحسين دخلهم لتغطية نفقاتهم الضرورية، سواء الأساسية منها أو الثانوية. ومع ذلك، فإن التحسن في المستوى المادي يظل محدود الأثر، مما ينعكس سلباً على جودة الحياة المهنية والشخصية. ويُعد هذا الواقع تحدياً هيكلياً يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي لهذه الفئة الأساسية في المجتمع، بما يستدعي التفكير الجدي في تحسين سياسات الدخل لضمان تلبية متطلبات الحياة الكريمة.

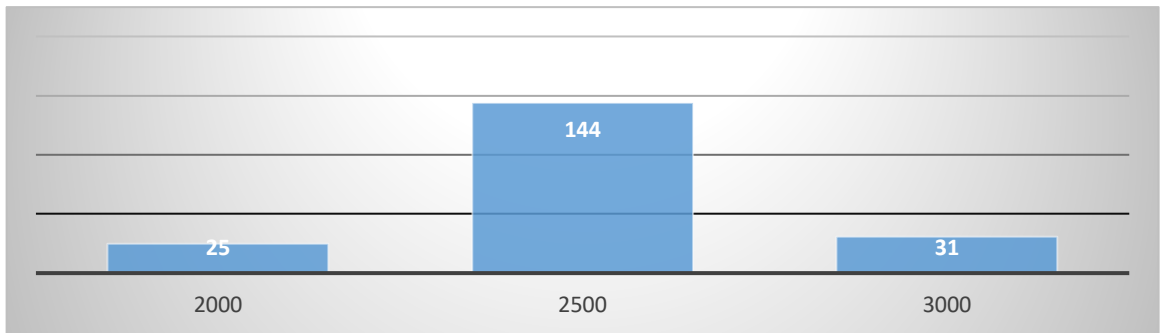
يتولد الشعور بعدم الرضا بسبب ضعف الإمكانيات الاقتصادية التي تُمنح للدكاترة مقارنة بالجهود الكبيرة التي يبذلونها في أداء واجباتهم المهنية. ويتربط على هذا الوضع الاقتصادي للدكتور نشوء صراع اجتماعي متعلق بالطرف السياسي المسؤول عن تحديد الوضعية المادية للدكاترة وعن تمويل القطاع التعليمي بشكل عام.

الصراع الاجتماعي بين الطبقة العاملة مثل الدكتور والطبقة الفاعلة يشير إلى تضارب في المصالح والمطالب الاجتماعية بين الطبقتين. تنشأ هذه النزاعات نتيجة للتفاوت في الأهداف والغايات المرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية. تلك الصراعات تتجلى بوضوح بين الطبقات المتوسطة والعاملة، حيث تكون الأهداف في الغالب مختلفة وفقاً للطبيعة الفكرية أو التشغيلية لكل جانب. فيما يخص العامل، يكون الهدف عادة متعلقاً بإعادة الإنتاج والحفاظ على المصالح الشخصية والحقوق الاجتماعية المرتبطة بطبقته. من ناحية أخرى، تسعى الفئة الفاعلة، ضمن النظام السياسي والاقتصادي السائد، لتحقيق غايات قد تعكس احتياجاتها الخاصة أو أهداف القوة المسيطرة. بذلك، يظهر بوضوح أن هذا التوتر يعبر عن اختلاف جذري بين طبيعة المصالح، بدءاً من الحاجات الأساسية وصولاً إلى قضايا الإنتاج العليا (بكير، 2014، ص 231).

لضمان تحسين نظام الحوكمة في النظم السياسية، يتعين التركيز على أسس النظام الرأسمالي بصفته عاملاً مهماً في المجتمعات المغاربية عموماً وفي الحالة التونسية خصوصاً ويشمل ذلك استخدام الطبقات الاجتماعية المختلفة بغرض التحكم في الممارسات الاقتصادية والاجتماعية. من خلال هذه الأطر، يتم تشغيل العمال بموجب عقود عمل مباشرة تنظم علاقتهم مع النظام الرأسمالي وضمن سياقه القانوني. تسعى هذه المنظومة إلى استبدال وتطوير الأطر القانونية الحالية لتعزيز حقوق فئات العمال وضبط علاقتهم ببيئة العمل. من الأمثلة على ذلك الدكاترة المتعاقدون الذين يقدمون خدمات تخصصية في مجالات التعليم ويتبعون لنظام يلزمهم بتقديم خدمات لضمان الرفاه الاجتماعي. مقابل ذلك، يقتصر ما يحصل عليه هؤلاء الدكاترة عادةً على أجر دون أي امتيازات إضافية. هذا النموذج يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في سياسات التشغيل الهش لتحسين ظروف العمل والموازنة بين الحقوق والواجبات ضمن إطار شامل ومنصف.

الشكل (1)

الأجر الأدنى والمحبذ لدى الدكاترة



المصدر: من إعداد الباحث.

يُظهر الرسم البياني التطلعات المادية للدكاترة التي يمكن أن تلبى احتياجاتهم الأساسية، فضلاً عن تطلعاتهم الثانوية أو الثقافية التي تُعبر عن التحولات الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات الحديثة. وفي إطار هذا السياق، تسهم الثقافة الاجتماعية بشكل مباشر في تشكيل المفاهيم الفردية، حيث تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الأهداف التي يسعى الدكتور لإحرازها من خلال مشاركته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. بناءً على ذلك،

يعكس الدكتور نموذجًا لأحد أفراد المجتمع الذي يسعى للحصول على موارد مالية كافية لدعم أهدافه الشخصية والمهنية. ومع ذلك، قد يجد الدكتور نفسه أمام تحديات تتعلق بانخفاض دخله مقارنة بتطلعاته وطبيعة العمل الذي يؤديه، مما يُسبب إحباطًا نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. وبالتالي، يجد الكثير من الدكاترة أن الهجرة تمثل خيارًا محدودًا ومُجديًا لتحقيق ظروف مادية واجتماعية أفضل.

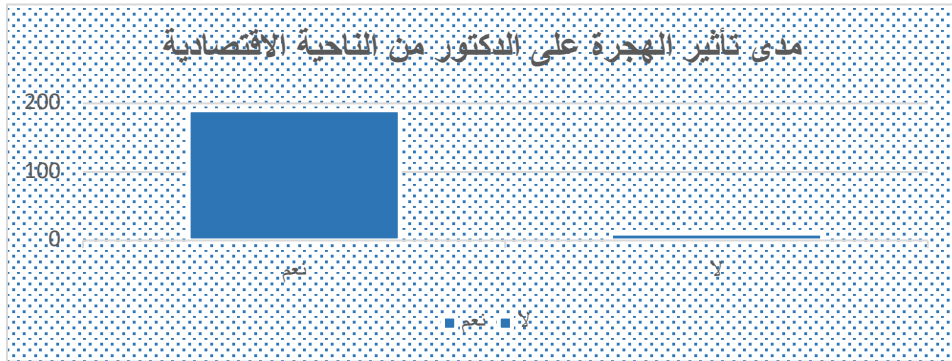
لم يتم التعرف بشكل كافٍ على النظام الرأسمالي من حيث جميع فعالياته الإنسانية؛ إذ يشتهر بتحويل الفاعلين المجتمعيين إلى أدوات وأيدي عاملة مأجورة يتم التحكم فيها بناءً على مستواها الاقتصادي والاجتماعي. ومن أجل الحفاظ على مصالحه السياسية والاقتصادية، يتم التحكم في أجور العمال، بمن فيهم المهنيون مثل الدكاترة، كما يتم تقليص امتيازاتهم وخياراتهم المهنية. في هذا السياق، تتسبب هذه الممارسات في حرمانهم من أي سلطة تمثيلية أو نفوذ قوي في مجالاتهم. وبالتالي، يظهر الصراع الاجتماعي كنتيجة لهذه السياسات القمعية، حيث يجسد موضوع العمل أبعاد الاحتجاج والقوة الاجتماعية، ما يجعل الصراع الاجتماعي أحد أبرز وأهم القضايا المطروحة للنقاش في هذا الإطار.

تلعب التمثيلات الاجتماعية لدى الأفراد دورًا محوريًا في التأثير على قضية الهجرة. فقد عملت دول الشمال خلال العقود الأخيرة على صياغة صورة مثالية عن نفسها وترسيخها في أذهان الشرائح الاجتماعية بمنها وتخصصاتها العلمية المتنوعة. وقد تم ذلك من خلال توفير امتيازات استثنائية للمتميزين وأصحاب الكفاءات والمهارات. أما بالنسبة لفئة الدكاترة، فقد أدت هذه الاستراتيجية إلى اجتذابهم بشكل ملحوظ، خاصة بين أولئك الذين يسعون لتحسين وضعهم المهني والمعيشي. ففي الجامعات الخاصة بدول الشمال، تسعى تلك المؤسسات إلى تحقيق أرباح اقتصادية كبيرة عبر تقديم خدمات تعليمية فريدة ومميزة، وللوصول لهذا الهدف، يتم استقطاب الدكاترة الأجانب ومنحهم امتيازات دراسية ومادية مغرية تعجز بلدانهم الأصلية عن توفيرها لهم. وبهذا الشكل، يتحقق توافق واضح بين الأهداف الاقتصادية لهذه المؤسسات وطموحات ورغبات الدكاترة المهاجرين المهاجرين (أبو غمجة، 2016، ص 18).

ترتبط قضية الهجرة بشكل وثيق بالصراعات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تمثل الهجرة لبعض وسيلة سهلة لتحقيق أهداف متنوعة كالارتقاء بالمستوى الاجتماعي أو الحصول على فرص اقتصادية أفضل. من جهة أخرى، قد تساهم الهجرة في إحداث تأثيرات إيجابية من خلال تعزيز الاقتصاد واستثمار المهارات البشرية في الدول المستقبلية. ومع ذلك، فإنها قد تؤدي أيضًا إلى زيادة معدلات البطالة وشعور الأفراد بتهديد على استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي. هذه العوامل تسلط الضوء على أبعاد معقدة للهجرة، كما يوضحها الجدول أدناه.

الشكل (2)

مدى تأثير الهجرة على الدكتور من الناحية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقاً من البيانات المتوفرة في الجدول، يمكن استنتاج أن الهجرة تسهم بشكل إيجابي في تعزيز المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول المتقدمة. على سبيل المثال، يُظهر البحث أن معدلات البطالة تنخفض في هذه الدول نتيجة لاستقطاب اليد العاملة الماهرة، مما يساهم في تحسين الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي. بالمقابل، تظهر المعطيات أن الدول الفقيرة تواجه تحديات كبيرة مثل ضعف الاستثمارات في القطاع التعليمي والمشاكل الاقتصادية الموازية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات المقدمة وانخفاض جودة المستوى التعليمي. هذا التباين بين الدول المتقدمة والفقيرة يعكس حجم التأثير الإيجابي للهجرة عندما تُدار بشكل فعال وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

أظهر المسح الوطني حول الهجرة الدولية في تونس أن ما يقارب 39 ألف مهندس و3300 طبيب قد غادروا البلاد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2020، بحثاً عن فرص عمل خارج الحدود الوطنية. وقد بين المسح أن وتيرة هجرة الأفراد ذوي الكفاءات التعليمية العالية شهدت تسارعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. وأفاد 55.5% من المهاجرين التونسيين الحاليين، الذين يُقدّر عددهم الإجمالي بنحو 566 ألف شخص، بأنهم يزاولون نشاطاً مهنيّاً في البلدان المضيفة، مقارنة بنسبة بلغت 63.4 % قبل تفشي جائحة كورونا. هذه الأرقام تعكس التأثير السلبي للأزمة الصحية العالمية على النشاط الاقتصادي للمهاجرين التونسيين في دول المهجر.

تفاقت ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والنخب الأكاديمية في تونس بشكل ملحوظ في السنوات التي أعقبت الثورة، حيث أصبحت البلاد تحتل المرتبة الثانية عربياً بعد سوريا من حيث معدلات هجرة الكوادر المؤهلة. وفقاً للإحصائيات الحديثة، فقد بلغ عدد المهاجرين التونسيين خلال السنوات الست الأخيرة حوالي 95 ألف شخص، يشكل الجامعيون نحو 78% منهم. وقد استقر معظم هؤلاء المهاجرين في أوروبا، وتحديداً في فرنسا وألمانيا، بينما توجهت نسبة معتبرة إلى كندا، وذلك وفقاً لتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادر في نوفمبر 2017.

كما تشير بيانات صادرة عن ديوان التونسيين بالخارج والوكالة التونسية للتعاون الفني إلى أن حوالي 8500 كفاءة من النخبة العليا اختارت الهجرة الطوعية إلى الخارج. وتتضمن هذه الأرقام 3000 أستاذ جامعي، و2300 مهندس، وأكثر من 1000 طبيب متخصص في مجالات طبية متعددة. ويرجع المتخصصون هذه الظاهرة إلى جملة من العوامل، أبرزها انخفاض الأجور وضعف المناخ والإمكانات المخصصة للبحث العلمي. بالإضافة إلى ذلك، تُشكل البطالة أحد الأسباب الجوهرية لظاهرة هجرة الأدمغة في تونس. إذ يعاني ما يقرب من 4740 مهندساً، و1500 طبيب، و5000 حامل لشهادة الدكتوراه من البطالة. ومن جهتها، حذرت عمادة المهندسين من استمرار تفاقم هجرة المهندسين التونسيين، مشيرةً إلى أن ما لا يقل عن 10 آلاف مهندس قد غادروا البلاد خلال السنوات الأخيرة (المركز الوطني للهجرة، 2021).

تشير الدراسات الميدانية إلى أن عدم الرضا الوظيفي الذي يعاني منه الدكاترة أثناء ممارستهم لمهامهم التعليمية، والذي غالباً ما يرتبط بالدخل المنخفض وظروف العمل غير الملائمة لطبيعة الوظيفة، يُعدّ من أبرز العوامل التي تدفعهم للهجرة. وقد أكدت هذه الفرضية بعد إجراء دراسات ميدانية دقيقة أظهرت أن الأوضاع الاقتصادية السيئة المحيطة بالمهنة تساهم بشكل كبير في تأزيم الأوضاع المهنية للدكتور.

ويعود هذا الشعور بعدم الرضا بشكل أساسي إلى هشاشة شروط العمل التي يخضع لها الدكتور، والتي تُضعف قدرته على مواجهة التحديات الإدارية وتدبير بيئة العمل المعقدة. علاوة على ذلك، فإن هذه الهشاشة تمتد إلى النواحي النفسية والاجتماعية للمهنة، مما يجعل الدكتور محاطاً بصراعات متعددة المستويات تتجاوز الجوانب المهنية لتشمل التحديات البنيوية الكبرى التي تواجه القطاع التعليمي بشكل عام. هذه التحديات البنيوية تعكس مشاكل عميقة تؤثر على جودة الخدمة التعليمية، ويترتب عليها تأثير مباشر على استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدكاترة. وبالتالي، فإن تحسين هذه الظروف لا يقتصر على الجانب المهني فقط، بل يستدعي أيضاً جهوداً شاملة لمعالجة المشاكل البنيوية للقطاع التعليمي وتحقيق استدامة اقتصادية واجتماعية قادرة على رفع مستوى الرضا الوظيفي وتعزيز أدائهم في ظل أوضاع أكثر استقراراً وإنصافاً.

يظهر أن النظام التعليمي العالي يعاني من العديد من الإشكاليات التنظيمية والإدارية التي تؤثر مباشرة على كفاءة الدكاترة وظروف عملهم. من خلال تحليلنا لوضع الجامعات العمومية، يمكن ملاحظة وجود ثغرات مختلفة في الهيكلة الإدارية والتنظيمية، مما ينعكس سلباً على أداء الكوادر وقدرتها على تقديم الخدمات التعليمية المناسبة. الوضع الاجتماعي الحالي الذي تعيشه المنظومة التعليمية يلقي بظلاله على الدكاترة، حيث يعملون غالباً في بيئة صعبة وغير ملائمة، مما يؤثر بشكل مباشر على كفاءتهم الذهنية والعملية.

6- الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، وبعد تحليل النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية، يتبين أن ظاهرة الهجرة بين الدكاترة تعدّ كونها مجرد ظاهرة اجتماعية. تنظيم الإنتاج التعليمي في سياق الهجرة يقدم تحديات كبيرة. صحيح أن هناك بعض الدكاترة الذين يفضلون العمل في القطاع الخاص بدلاً من الهجرة، لكن هذه المجموعة تبقى قليلة مقارنة مع غالبية الدكاترة وهذا يعزز النظرية الصراعية التي تقول بأن هناك ديناميات اقتصادية

واجتماعية معقدة تؤثر على هذا الموقف. النتائج تشير إلى وجود تقنيات وإجراءات فعالة تتغير بتغير المجتمعات. ظاهرة النزاع الاجتماعي تنشأ عندما تعارض الأهداف والمصالح بين مجموعات مختلفة، مما يساهم في خلق نقاش حول ضرورة الحصول على امتيازات من النظام التعليمي، مما يعكس جداراً مستمراً داخل الطبقة الطبية. الضغط من الأطراف المتضررة بخصوص الوضع يساعد في إحكام السيطرة الاجتماعية والسياسية على هذا الواقع الجديد، مما يضيف أبعاداً اقتصادية واجتماعية إلى قضية الهجرة بين الدكاترة. يمكن اعتبار العوامل المستخدمة في دراسة هجرة الدكاترة، مثل عدم الرضا الوظيفي وظروف العمل، بمثابة محددات تفسر الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدكتور داخل النظام التعليمي. إن بيئة العمل والظروف المحيطة بها تلعب دوراً محورياً في تحفيز الدكاترة على ترك مواقعهم. فالأوضاع الاجتماعية السلبية التي تنتج عن النظام التعليمي تؤدي إلى تحفيز التفكير بالهجرة لدى الدكاترة نحو دول أخرى توفر بيئات وظيفية أفضل ومستويات معيشة تحقق لهم طموحاتهم الاجتماعية والمهنية.

7- قائمة المراجع:

- أدم، طلعت. (2016). الموجود والمنشود في اقتصاديات التعليم. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- المرصد الوطني للهجرة. (2021). المسح الوطني للهجرة الدولية. تونس: المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة.
- جوهر، علي صالح. مراد، حسام إبراهيم. (2017). هجرة العقول بين الاستنزاف والكسب. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- حسن، شحاته. (2004). مدخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- سميرة، ناصري، سميرة برق. (2021). هجرة الأدمغة وإشكالية تهمين دور الكفاءات الوطنية. مجلة الناقد للدراسات السياسية، 615-627.
- سنوسي، شياخوي. (2019). إصلاح السياسات التعليمية كمدخل للتعامل مع ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 134-158.
- صلاح، محمد عبد الحميد. (2014). الهجرة: الطرق، الأسباب، الآثار. مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان، مالكي. (2015). الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب. فاس: منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية.
- عبد القادر، رزيق المخادمي. (2002). هجرة الكفاءات العربية. الجزائر: الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها، وزارة الاتصال.
- عبد الوهاب، بن حفيظ. (2021). الفاقد المهاري: هجرة الكفاءات، المخاطر والفرص والاحتمالات. تونس: منشورات سوتيميديا.
- فتحي، العباسي. وعلب، المحجوبي. (1990). تطور الهجرة التونسية في منطقة البروفونس، ألب، الساحل الأزوري الفرنسية. تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. تونس.
- فوزية، فتيسي. (2021). هجرة الكفاءات العلمية: الأسباب والانعكاسات. مجلة التراث، 325-344.
- محسن، خضر. حامد، عمار. (2008). مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- محمد، حسين عبد المطلب الأسرج. (2016). هجرة الكفاءات العربية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 52.
- محمد، صبور، إدريس، هابطي. (2010). الهجرة باتجاه واحد... حقائق وعوامل (هجرة العمالة المؤهلة من المغرب العربي إلى الدول الاسكندنافية). مجلة إضافات، 40-62.
- مليكة، بكير. (2014). هجرة الكفاءات العلمية العربية والعملة. مجلة دفاتر البحوث العلمية، 224-242.
- موفق، أبو حمود. (2011). الأجانب في ألمانيا بين الاندماج والانعزال. مجلة جامعة فيلادلفيا، 35-37.

- نصرالدين، محمد أبو غمجة. (2016). هجرة العقول العربية: مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة. مجلة الدراسات المستقبلية، 1-25.
- نوال، منصوري. (2018). هجرة الكفاءات قراءة في الأساليب واليات استرجاعها. مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، 188-203.
- هاشم، نعمة فايز. (2002). العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية: من منظور البلدان المرسلة للمهاجرين. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- Arabic references in English:

- Adam, T. (2016). *The Present and the Desired in the Economics of Education*. Alexandria: Dar Al-Wafaa for Printing and Publishing.
- National Observatory for Migration. (2021). *The National Survey on International Migration*. Tunisia : International Center for Migration Policy Development.
- Gohar, A. S., & Murad, H. I. (2017). *Brain Drain : Between Exhaustion and Gain*. Mansoura : Al-Asriya Library for Publishing and Distribution.
- Hassan, S. (2004). *An Introduction to Future Education in the Arab World*. Cairo : Egyptian Lebanese House.
- Samira, N., & Samihah, B. (2021). Brain Drain and the Problem of Valuing the Role of National Competencies. *Journal of Al-Naqid for Political Studies*, 615-627.
- Sanousi, S. (2019). Reforming Educational Policies as an Approach to Addressing the Phenomenon of Brain Drain. *Journal of Studies in Humanities and Social Sciences*, 134-158.
- Salah, M. A. (2014). *Migration : Routes, Causes, Effects*. Egypt : Hibat Al-Nil Al-Arabiya for Publishing and Distribution.
- Abd Al-Rahman, M. (2015). *Culture and Space: A Study in the Sociology of Urbanization and Migration in Morocco*. Fez : Publications of the Laboratory of Social Development Sociology.
- Abd Al-Qadir, R. M. (2002). *Arab Brain Drain*. Algeria : National Fund for the Promotion of Arts and Literature Development, Ministry of Communication.
- Abd Al-Wahhab, B. H. (2021). *Skill Loss: Brain Drain, Risks, Opportunities, and Possibilities*. Tunisia : Sotimedia Publications.
- Fathi, A., & Aouleb, M. (1990). *The Evolution of Tunisian Migration in the Provence-Alpes-Côte d'Azur Region in France*. Tunisia : Faculty of Humanities and Social Sciences, Tunisia.
- Fawzia, F. (2021). Scientific Brain Drain : Causes and Implications. *Journal of Heritage*, 325-344.
- Mohsen, K., & Hamed, A. (2008). *The Future of Arab Education Between Disaster and Hope*. Cairo : Egyptian Lebanese House.
- Mohamed, H. A. A. A. (2016). Arab Brain Drain. *International Journal of Islamic Economics*, 52.
- Mohamed, S., Idris, H., & Habti, I. (2010). *One-Way Migration : Facts and Factors (Skilled Labor Migration from the Maghreb to Scandinavian Countries)*. Idafat Journal, 40-62.

- Malika, B. (2014). *Arab Scientific Brain Drain and Globalization*. *Journal of Research Notebooks*, 224-242.
- Mouwaffaq, A. H. (2011). *Foreigners in Germany Between Integration and Isolation*. *Philadelphia University Journal*, 35-37.
- Nasr El-Din, M. A. G. (2016). *Arab Brain Drain : Practical Proposals and Future Visions for Addressing It*. *Journal of Future Studies*, 1-25.
- Nawal, M. (2018). *Brain Drain : A Review of Methods and Mechanisms for Retrieval*. *Journal of Strategic and Military Studies*, 188-203.
- Hashem, N. F. (2002). *The Relationship Between International Migration and Development : From the Perspective of Migrant-Sending Countries*. Qatar : Arab Center for Research and Policy Studies.

DOI 10.34118/sej.v6i4.4111

Citation: LAKDHAR, I. *Immigration as a Strategy for Professional Success: The Case of Tunisian Doctors*. *Social Empowerment Journal*. 2024; 6(4): pp. 167-186. <https://doi.org/10.34118/sej.v6i4.4111>

Publisher's Note: SEJ stays neutral with regard to jurisdictional claims in published maps and institutional affiliations.



This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0) <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en>